

به بعد النبي ولا كذلك النبي بعد الاستحراق ولا ان  
الولد يلحق جيرا استلحاق عند امكان كونه منه ولا  
يستغنى عن امكان كونه من غيره الا بالنسبة ما اذا كان بين  
وصعي والولدين مئة اشهر فاشهر فاشهر حتى يخلو  
احدهما وما وقع في الوسيط من انه اذا كان بينهما مئة  
اشهر فاشهر فاشهر حتى يخلو الغالب من الصلوق لا  
تقارن اول المدة بما يوجد مما قد صحت في الوصية ولو  
هنا بولد كان قبله متعت بولدك او جعله ابيه لك  
وللاصالح فاجاب بما تضمنه قوله من انهم لم يبق  
بخلاف ما اذا اجاب بما لا يتضمن اقراره بولدك  
انه جيرا او جارك عليك لان الظاهر ان قصد مكالفة  
الدعا بالاعمال ولو بانته منه ثم قد يكون فان قد فها من  
مطلق او مضاي بعد النكاح لا عني لغير ولد يمان  
كونه منه كما في صلح النكاح وتسقط حقة العتق في  
عنه بلعانه ويجوز على الباقين عمق الرنا المضاي  
الى بعد النكاح بخلاف المطلق وتسقط بلعانه فان لم  
يكن ولد يمكن كونه منه فلا مان كالاجنين ولا نكاح  
صراحة

هذا هو الوجه في النكاح  
والنكاح هو ما يخلو  
منه من غير ان يكون  
منه من غيره الا بالنسبة  
ما اذا كان بين وصعي  
والولدين مئة اشهر  
فاشهر فاشهر حتى يخلو  
احدهما وما وقع في  
الوسيط من انه اذا كان  
بينهما مئة اشهر فاشهر  
حتى يخلو الغالب من  
الصلوق لا تقارن اول  
المدة بما يوجد مما قد  
صحت في الوصية ولو  
هنا بولد كان قبله  
متعت بولدك او جعله  
ابيه لك وللاصالح  
فاجاب بما تضمنه قوله  
من انهم لم يبق بخلاف  
ما اذا اجاب بما لا  
يتضمن اقراره بولدك  
انه جيرا او جارك عليك  
لان الظاهر ان قصد  
مكالفة الدعاء بالاعمال  
ولو بانته منه ثم قد  
يكون فان قد فها من  
مطلق او مضاي بعد  
النكاح لا عني لغير  
ولد يمان كونه منه  
كما في صلح النكاح  
وتسقط حقة العتق في  
عنه بلعانه ويجوز على  
الباقين عمق الرنا  
المضاي الى بعد النكاح  
بخلاف المطلق  
وتسقط بلعانه فان لم  
يكن ولد يمكن كونه  
منه فلا مان كالاجنين  
ولا نكاح صراحة

لا ضرر في العقد في حال ولا بان قدما بيزنا مضاي  
الرجل بل كاحد وهو ما اتصرت عليه الاصل او الابد  
البيونة فلا مان سوا كان ثم ولو لتخصمه اذا كان  
حقة ان يطلق العقد او يضيفه الى بعد النكاح ام لا  
اذ لا ضرورة الى العقد ولكن له انشاؤه او العقد  
المطلق او المضاي الى بعد النكاح وبلا عن النبي  
الولد بل يلزمه ان يعلم او وطن انه ليس منه وتسقط  
عمق العقد عنه بلعانه فان لم يبق عتق

**كتاب العدة** جمع عدة مأخوذة من العدد  
لاشتمالها عليه غالب وهي وقت يتبرأ المرأة  
منه قبل الاجماع الابيات الاربعة وشتمت صياغة  
وخصيصا فها من الاختلاف **جب عدة بوطي شمة او**  
**بنوة زوج حي** بطلاق او فسخ او انصاح بلعان  
او رضاع او غيره **دخل منه المحرم او وطئ** بزوج  
**ووطئ ذبح خلائ ما ذلم يكن حوله يمي ولا وطئ**  
ولو بعد خلوة فالتمالي ثم طمتمت من قبل تمسك

هذا هو الوجه في النكاح  
والنكاح هو ما يخلو  
منه من غير ان يكون  
منه من غيره الا بالنسبة  
ما اذا كان بين وصعي  
والولدين مئة اشهر  
فاشهر فاشهر حتى يخلو  
احدهما وما وقع في  
الوسيط من انه اذا كان  
بينهما مئة اشهر فاشهر  
حتى يخلو الغالب من  
الصلوق لا تقارن اول  
المدة بما يوجد مما قد  
صحت في الوصية ولو  
هنا بولد كان قبله  
متعت بولدك او جعله  
ابيه لك وللاصالح  
فاجاب بما تضمنه قوله  
من انهم لم يبق بخلاف  
ما اذا اجاب بما لا  
يتضمن اقراره بولدك  
انه جيرا او جارك عليك  
لان الظاهر ان قصد  
مكالفة الدعاء بالاعمال  
ولو بانته منه ثم قد  
يكون فان قد فها من  
مطلق او مضاي بعد  
النكاح لا عني لغير  
ولد يمان كونه منه  
كما في صلح النكاح  
وتسقط حقة العتق في  
عنه بلعانه ويجوز على  
الباقين عمق الرنا  
المضاي الى بعد النكاح  
بخلاف المطلق  
وتسقط بلعانه فان لم  
يكن ولد يمكن كونه  
منه فلا مان كالاجنين  
ولا نكاح صراحة